

البعد التكاملي لمقاربة الحكم الراشد ومتطلبات الحوكمة الاقتصادية وآليات التطبيق (الجزائر نموذجا)

*The integrative dimension of the good governance approach and the requirements of economic governance and application mechanisms
(Algeria as a model)*

مقدم فيصل*

Mokadem Fayçal

جامعة تيزي وزو - الجزائر -

University of Tizi Ouzou -Algeria-

Mokadem16.dz@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/10/01

تاريخ القبول للنشر: 2025/09/16

تاريخ الاستلام: 2025/07/07

الملخص:

يعد الحكم الراشد مبدأ أساسيا للتصور الإفريقي و مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي لدول القارة على الذات و مطلبا ضروريا لمواجهة التحديات التي تواجه القارة و بعدا تكامليا للنموذج التنموي لما يتيح التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثيرة من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار و هو ما أكد عليه الفكر السياسي و التنموي الإفريقي و أدركته الدول الإفريقية، و قد ارتبطت حركة البعد التكاملي بمساعي دول القارة و تنوعت مساعي و أشكال و أطر التكامل ما بين أطر سياسية تتعلق برشادة الحكم السياسي و أطر تنموية تعلق بالحوكمة الاقتصادية، من هنا تأتي أهمية التسلط على الدور المحوري لدول القارة لإدارة الحكم الراشد كونه هدفا مشتركا لأغلب السياسات الإفريقية و ضامنا لتنفيذ برامج التنمية وفق استحداث الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تضع ضمن أولوياتها مرافقة الدول الإفريقية في عملية بناء ركائز الحكم الراشد من أجل النهوض التنموي، وهي المقاربة التي عملت عليها الجزائر.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد، الحوكمة، التنمية المستدامة، الآلية الإفريقية، النظراء، النيباد.

Abstract:

Good governance is a basic principle of the African perception and a vital entrance to the collective self-reliance of the countries of the continent and a necessary requirement to face the challenges facing the continent and an integrative dimension of the development model because

* المؤلف المراسل

integration allows to overcome the factors of weakness of many countries that lack the elements of survival and stability, which is what was emphasized by African political and development thought and realized by African countries, and the movement of the integrative dimension was associated with the efforts of the countries of the continent and varied endeavors and forms and Frameworks of integration between political frameworks related to the guidance of political governance and development frameworks related to economic governance, hence the importance of highlighting the pivotal role of the countries of the continent to manage good governance as a common goal for most African policies and a guarantor for the implementation of development programs in accordance with the development of the African mechanism for evaluation by peers, which places among its priorities the accompaniment of African countries in the process of building the pillars of good governance for the advancement of development .This is the approach that Algeria has worked on.

Keywords: Good governance, governance, sustainable development, African mechanism, peers, nepad.

مقدمة:

يعنى هذا البحث بالبعد التكاملي للمبادئ المعلنة في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة بالنيباد كصياغة إفريقية للفكر التنموي التي تطرح رؤية و إطار إستراتيجي للدول الإفريقية لتحديث إفريقيا التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة لعملية التنمية فلم تقتصر على البعد الاقتصادي وحده بل تعتمد على الأبعاد السياسية بالنظر إلى الأهداف الرئيسية المطروحة في صدر الوثيقة الرئيسية والتي عبرت عنها في خططها و وثائقها التنموية التي صممت لمواجهة التحديات الكبرى التي واجهتها النظم الإفريقية و التي تتلخص في القضاء على الفقر و التنمية المستدامة للقارة ووضع حد لتهميش إفريقيا¹ إضافة إلى تعزيز الحكم الراشد باعتباره شرطاً رئيسياً لنجاح التنمية في القارة وباعتباره المناخ المطلوب لتحقيق الأهداف و لتوحيد الرؤية الإفريقية لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة و الحوكمة، هذا المناخ الذي تنادي به مبادرة النيباد على المستوى القاري وتبنى عليه شركاء إفريقيا على المستوى الدولي.

لمعرفة البعد التكاملي لمبادئ النيباد بصورة أدق يجب الرجوع إلى دراسة تفاصيل المبادرة وخطة العمل والمشروعات المتفرعة عنها وبخصوص المبادئ المعلنة عنها في مبادرة النيباد نجد أنها تكون في مجملها الشروط الضرورية و المناخ المطلوب لتحقيق الأهداف (الحكم الرشيد، مشاركة المجتمع المدني، الديمقراطية التشاركية، الحوكمة ... إلخ).

إن المطلع على وثيقة مبادرة النيباد الأساسية يجد تعريفا لهذه المبادرة بأنها تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة و اعتقاد راسخ بأن عملهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر و وضع بلدانهم بصورة فردية و جماعية في مسار النمو المطرد و التنمية المستدامة²، إذ قام رؤساء دول المبادرة بعرض مبادرة النيباد على قمة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة في جنوة بجنوب إيطاليا حيث رحبت هذه القمة بالمبادرة و أصدرت بيانا بهذا الشأن حثت فيه الدول الإفريقية على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن منع النزاعات و إدارتها و تسويتها و تعزيز الديمقراطية و ترسيخ الحكم السياسي الجيد.

سنحاول من خلال ذلك تحديد هدف البحث وطرح الإشكالية.

هدف البحث: يمكن هدف البحث في: مدى قدرة آليات وبرامج النيباد كإطار إستراتيجي لتحديث إفريقيا على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والحوكمة في سلوكها الفعلي كما جاءت في أدبيات المؤسسات الدولية وفقا للخصوصية الإفريقية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لدول القارة.

إشكالية البحث:

هل تبني النظم الإفريقية لمبدأ الحكم الرشيد ساهم في النموذج التنموي والحوكمة لدول القارة وما مدى تغير رؤية الجزائر في التعامل مع برامج العمل وآليات التكيف الهيكلي التي رسمتها ضمن مقاربتها العملية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة إرتأينا تقسيم البحث إلى مبحثين يتناول (المبحث الأول) الإطار المفاهيمي للحكم الرشيد و التنمية في مبادرة النيباد أما (المبحث الثاني) يتمحور حول تفعيل مقاربة الحكم الرشيد و الحوكمة من قبل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للحكم الرشيد والتنمية في مبادرة النيباد

برز مفهوم الحكم الراشد في خطاب المؤسسات الدولية ودراسات التنمية والسياسات العامة، غير أنه أثار جدلاً واسعاً حول مضامينه المتقاربة التي ترتبط بمشاركة الفاعلين الأساسيين في عملية التنمية وفي تحديد التوجهات التنموية للدولة.

المطلب الأول: الرؤية الإفريقية للحكم الراشد ومؤشراته في مبادرة النيباد

كان النموذج التنموي الأنسب للنظم الإفريقية محل اهتمام كبير بين الأفارقة الذين أجمعوا حول تأثير الأبعاد السياسية على التنمية المستدامة في القارة، وأدى ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى إضافة أبعاد جديدة أحدثت زحماً قوياً خاصة بعد الإعلان عن ظهور مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) التي جعلت من المفهوم أحد مبادراتها الرئيسية لأجل تحقيق تنمية مستدامة للقارة، و اعتبرت الدول المؤسسة لهذه المبادرة أن تضمين مبدأ الحكم الراشد في المبادرة يعبر عن الاعتقاد بأن التنمية لا يمكن تحقيقها في ظل غياب هذا النمط من الحكم ولا يختلفون حول أهمية مبادئ المشاركة والمساءلة وغيرها من مبادئ الحكم الراشد لدول القارة.

الفرع الأول: مضمون الحكم الراشد

أولاً- تعريف الحكم الراشد:

ترجع الإشارة إلى مفهوم الحكم الراشد في مبادرات التنمية الإفريقية وأطر التعاون مع الدول الغربية إلى تسعينات القرن الماضي ففي وثيقة كامبالا لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا لعام 1991، اعتبرت الوثيقة أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق الاستقرار مشيرة إلى ضرورة الالتزام بحكم القانون والمشاركة الشعبية في الحكم والشفافية وتداول السلطة³.

لقد تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد نظراً لإرتباطه بعدة زوايا منها أساليب الإدارة الحديثة والإستراتيجية، مواضيع الفساد المالي والإداري، الشفافية في المعاملات بما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف و حل النزاعات وإرساء قواعد العدالة⁴ والمساءلة وإحترام القانون.

من تلك التعريفات نجد التعريف المقدم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1997 الذي عرف الحكم الراشد من خلاله على أنه يعبر عن المشاركة، الشفافية والمسؤولية والعدالة حيث يقوم بترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون.

ثانياً- ركائز الحكم الراشد:

للحكم الراشد ثلاثة ركائز اقتصادية، سياسية وإدارية، تضم الدولة و القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني⁵.

1- الحكم الراشد الاقتصادي: يتضمن الحكم الراشد الاقتصادي عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة.

2- الحكم الراشد السياسي: يتمثل في عمليات صنع القرار و صنع السياسات العامة.

3- الحكم الراشد الإداري: يتعلق بنطاق تنفيذ السياسات⁶.

أصبح الحكم الراشد حسب هذه المؤسسات الإقليمية والدولية مرادف لإدارة تنمية سليمة تتميز بالية واضحة ومنفتحة لوضع سياسات وهيكلية إدارية تتسم بالرشاد وحكومة تنفيذية.

بعد أن أجازت قمة لوساكا⁷ في يوليو 2001 مبادرة النيباد قام رؤساء دول المبادرة بعرضها على قمة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة في جنوة بجنوب إيطاليا حيث رحبت هذه القمة بالمبادرة وأصدرت بياناً بهذا الشأن حثت فيه الدول الإفريقية على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها⁸ وتعزيز الديمقراطية و ترسيخ الحكم السياسي الجيد⁹.

إن الحكم السياسي الراشد الذي يشتمل على إعلان رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي يلتزمون فيه بالمبادئ التي وردت في وثيقة النيباد بالعمل الجماعي¹⁰ والفردى من أجل إزالة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة¹¹، والمشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي والسياسية العالمية ويحددون التزامهم بالعمل من أجل السلم والأمن والاستقرار والتكامل الاقتصادي والعمل ضد التغيير غير الدستوري للأنظمة و مساندة حقوق الإنسان وحكم القانون، إضافة إلى صيانة حقوق المرأة¹²، و في هذا الإعلان يلتزم الرؤساء بالعمل الجماعي من أجل الديمقراطية و الحكم الراشد و الإدارة الرشيدة للاقتصاد و الشركات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹³.

على ضوء تلك الالتزامات أصبح مفهوم الحكم الراشد يتعلق أساسا بطريقة تعامل النظام القائم مع مكونات الشعب وثرواته بغية تحقيق الصالح العام والمعالجة الجادة لمشاكله وقضاياها على اختلاف أنواعها وأشكالها.

تأسيسا على ذلك فإن خروج النظام القائم في بلد ما عن قواعد الحكم الراشد من شأنه أن يوفر نواة لأزمات داخلية يمكن أن تتطور مع استمرار الوضع على ما هو عليه إلى صراعات دامية، أخذ القادة الأفارقة على عاتقهم مسؤولية منع وقوعها¹⁴.

إن تأمين نظم الحكم القائمة و معارضة تغييرها عن طريق العنف وقرّر للقادة الأفارقة ضمانات قوية لتأمينها، وفي هذا الخصوص يمكن التّليل إلى المقررين AHG/DEC.1415 XXXV و AHG/DEC.1415 XXXV بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات و الصادرين عن الدورة العادية الخامسة و الثلاثين لمؤتمر رؤساء دول و حكومات المنظمة المنعقد في الجزائر في الفترة من 12 إلى 14 جويلية 1999.

ومن جانبه تبنى الإتحاد الإفريقي الموقف ذاته من خلال تأكيده على ضرورة احترام الحكم الدستوري طبقا لإعلان لومي، فضلا عن حكم القانون وحقوق الإنسان، كذلك أدخل الإتحاد بعدا جديدا من خلال إيكاله إلى مجلس السلم و الأمن مهمة متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية و الحكم الراشد و سيادة القانون و حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية.

طبقا للمبادئ المنوطة بالاتحاد الواردة في القانون التأسيسي له فإن أي انقطاع مضاد للدستور للنظام الديمقراطي أو أي تغيير غير دستوري يعرض بشكل جدي النظام الديمقراطي والحكم الراشد في دولة عضو للخطر.

تم تحديد التغييرات غير الدستورية في عدة مجالات منها (الانقلاب العسكري ضد حكومة ناتجة عن انتخابات ديمقراطية، تدخل مرتزقة من أجل الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا، الرفض غير المبرر من قبل حكومة بتنظيم انتخابات في المواعيد المقررة من قبل الدستور)، و في حالة وقوع تغييرات غير دستورية للحكومة في دولة عضو بشكل يعيق جديا النظام الديمقراطي فإنه يحق لكل دولة طلب عقد اجتماع فوري للمؤتمر من أجل إجراء تقييم جماعي للموقف واتخاذ الإجراءات التي قد يراها ملائمة وطبقا للموقف واتسامه بالصفة الطارئة و إذا ما قررت الجلسة الطارئة أنه قد تم وضع نهاية بطريقة غير دستورية للنظام الديمقراطي في دولة عضو وأن المبادرات

الدبلوماسية التي تم اتخاذها قد فشلت يمكنها أن تقرر تعليق مشاركة الدولة المعنية في أنشطة الاتحاد وذلك بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، و يدخل تعليق العضوية حيز التنفيذ بشكل فوري¹⁵. إذ يتطلب ذلك الوضوح في التعامل مع موضوع التغيرات غير الدستورية للنظم الديمقراطية منطلقه هو قناعة الحكام بأن الديمقراطية¹⁶ و مؤسسات الحكم الراشد الراسخ هي مفتاح السلام الدائم في القارة.

إذن فقد تعاملت الدول الإفريقية مع مفهوم الحكم الراشد في مبادراتها التنموية السابقة على مبادرة النيباد من منطلق أنه مفهوم له معايير تنموية عالمية، كما تعاملت معه باعتباره جزءا مما يسمى "البيئة الممكنة" للتنمية الاقتصادية¹⁷ و النمو الاقتصادي¹⁸

الفرع الثاني: مقومات الحكم الراشد أولا- معايير الحكم الراشد:

لقد حددت وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1997 معايير الحكم الراشد ومقوماته بعنوان "الحكم الراشد لخدمة التنمية البشرية المستدامة" كالآتي:

- 1- المشاركة¹⁹: و معناها أن يكون لجميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسات الحق في المشاركة في صنع القرار إما بشكل مباشر أو عن طريق وسائل شرعية، و تستند هذه العملية أساسا على حرية التعبير والديمقراطية.
- 2- حكم القانون: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تصنف دون تحيز وينطبق ذلك بوجه الخصوص على القوانين التي تنظم العلاقات بين الإدارة والأفراد وباقي الشركاء للمؤسسة.
- 3- الشفافية: تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فهذه الأخيرة يجب أن تكون متاحة لجميع أولئك المهتمين بها لمراقبتها.
- 4- حسن الاستجابة: بمعنى أن يستجيب حكم المؤسسة لجميع مطالب وحاجيات جميع من لهم مصلحة في تلك المؤسسة.

- 5- التوافق: يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع بشكل أفضل خدمة لمصلحة الجماعة.
- 6- المساواة والإنصاف: يعمل الحكم الراشد على إتاحة الفرصة أمام الجميع بشكل متساوي من أجل تحقيق رفاهيتهم وضمان حمايتهم بشكل منصف و المساواة²⁰ في بعض الأحيان لا تعني بالضرورة الإنصاف.
- 7- الفعالية والكفاءة: وتعني التسيير العقلاني للموارد سواء منها البشرية أو المادية بشكل يضمن الحصول على أكبر استفادة ممكنة منها.
- 8- المحاسبة أو المساءلة: ومفادها أن يكون صناع القرار مسؤولين أمام أصحاب المصلحة في المؤسسة وتحت رقابتهم.
- 9- الرؤى الإستراتيجية: معناه أن يتجلى القادة والمسكرون برؤيا طويلة المدى فيما يخص الحكم الراشد للمؤسسة والتنمية المستدامة للموارد البشرية.

ثانيا-دعائم الحكم الراشد:

من خلال دراسة معايير الحكم الراشد وجوانبه يمكن تحديد النموذج الأمثل للحكم الراشد ودعائمه من خلال إدماجه ضمن أسس الاقتصاد لكونه أساس جيد للرشد في التسيير و دليل واضح على إعلاء القيم والمبادئ للمؤسسات المعاصرة التي تمتلك الإدارة الواعدة وتنتج المنهج العلمي القائم على التخطيط والمتابعة وتلتزم بحرصها على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة وهو الحوكمة في المؤسسات²¹.

إن الغرض من رشاد الحكم هو المساهمة في تعزيز الإطار الإداري للمؤسسات تماشيا مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، فهي مدعومة بواسطة الإدارة الاقتصادية التي تؤيدها والتي تشترك في السمات الرئيسية التي تهتم بتعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي وتتعهد بلعب دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد وإضفاء الصيغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق القيادة الرشيدة لضمان

الالتزام بالقيم الجوهرية للحكم الرشيد، كما تتولى المؤسسات أيضا التعهد بسلسلة من الالتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي²².

إن تقوية المؤسسات تمثل شروطا للتنمية وهذه الأخيرة مستحيلة في غياب الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

يشكل موضوع احترام حقوق الإنسان بكافة صورها وأنواعها إحدى العناصر الرئيسية في تقييم مدى رشادة الحكم القائم في دولة ما من عدمه، وتتعاظم أهمية هذا البعد في ضوء كونه عاملا في منع نشوب الصراعات من جانب وعنصر ملازما لها في ضوء ما يتم ارتكابه خلالها من انتهاكات تتعاون حدها من صراع إلى غيره من جانب آخر، لذلك أضفى موضوع احترام حقوق الإنسان شأنه في ذلك شأن الديمقراطية والحكم الرشيد ولم يعد من الممكن التزام الصمت إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تتم رصدها في بعض بقاع القارة في وقت أولى فيه القادة الأفارقة اهتماما متزايدا بضرورة احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني الذي تضمنت أهدافه (تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية²³ والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية حياة الإنسان)²⁴، ولذلك يقع على عاتقها الالتزام بـ:

- 1- مساندة أهداف الحكم السياسي الذي يمثل أولوية للمؤسسات.
- 2- إعداد برامج مؤسساتية لبناء القرارات المتصلة بالحكم السياسي مع التركيز على أولوية تحسين الخدمات المرئية و الإدارية وتقوية المبادئ البرلمانية وتشجيع المشاركة في صنع القرار والإصلاح القضائي وتأكيد العمليات الانتخابية²⁵ باحترام المعايير الديمقراطية.
- 3- إعطاء اهتمام متزايد لمساندة الجهود الرامية لتشجيع حقوق الإنسان من خلال تنفيذ وتطبيق السياسات التي تتضمن المساواة وعدم اضطهاد المرأة²⁶ وتبني الإجراءات المؤثرة لمكافحة الفساد²⁷.

ثالثاً- مؤشرات الحكم الرشيد

في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 تم التركيز على مفهوم آخر يختلف في أبعاده عن أبعاد الحكم الرشيد، فقد فضل التقرير التركيز على مفهوم الحكم الديمقراطي ويتفق هذا المفهوم مع مفهوم الحكم الرشيد في أنه يهتم ببناء مؤسسات فعالة و بيئة سياسية واقتصادية مواتية لتحقيق التنمية. وبذلك فإن الحكم الديمقراطي يضيف إلى أبعاد الحكم الرشيد وأهميتها للتنمية قضية دعم العمليات الديمقراطية والاهتمام بتأمين الحقوق المدنية والسياسية ووفقاً للتقرير فإن مؤشرات الحكم الرشيد تشمل:

- 1- احترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.
 - 2- مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم.²⁸
 - 3- حق الأفراد في مساءلة صانعي القرار.
- كما قامت رؤية منتدى الحكم الإفريقي في هذا الإطار على مراجعة المنظور الإفريقي للحكم الرشيد الذي يقوم على دعم خمسة مؤشرات للحكم الرشيد لها الأولوية في النظم الإفريقية والتي من أهمها:
- 1- تمكين المجتمع المدني باعتباره قوة موازنة لسلطة الحكومة ومؤثرة على القرارات العامة خاصة تلك المتعلقة بالأولويات التنموية.
 - 2- الانتقال والتداول الديمقراطي الذي يتحقق بتوفير بيئة تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم والتعبير عن آرائهم ومؤسسات فعالة وعملية انتخابية نزيهة ومفتوحة.
- وبناء على هذه الرؤية انطلق منتدى الحكم الإفريقي ليمثل ميزاً للأفارقة حول قضايا الحكم في إفريقيا²⁹

أضحى الالتزام بمبادئ تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم الرشيد ك مطلب أساسي للاستقرار والاستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أصبح المبدأ أكثر إلحاحاً للتوجه التنموي.

المطلب الثاني: دور وتأثير الحكم الراشد في رفع تحدي التنمية

أدى تعثر الإصلاحات الاقتصادية إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الإصلاحية الأمر الذي أفضى إلى نتيجة مفادها أن التصور القديم للإصلاحات أحادي الجانب ذو ارتكاز اقتصادي للتنمية يهمل كلا من النظامين السياسي والإداري ودور المجتمع المدني في محاولات الترقية الاجتماعية، وتم الالتفازة عن المفهوم التقليدي للتنمية الذي يقصد منه التنمية الاقتصادية ذو المعنى الضيق بمفهوم التنمية الإنسانية ببعدها الشامل ومعناها الواسع³⁰، أي الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي بالاستناد على نهج متكامل يعتمد على المشاركة والتخطيط الطويل الأمد ويتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة المؤسسية والتنمية الإنسانية المستدامة لأن الحوكمة المؤسسية هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة بالمفهوم الواسع.

إذن فقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وترافق مع تطوير مفهوم التنمية التي انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من الرأسال البشري إلى الرأسال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية.

لقد أدرك القادة الإفريقيين من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة هي شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة وهم يتعهدون بالعمل فرادى وجماعات على تعزيز هذه المبادئ في بلدانهم ومن المعترف به عموما أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية³¹ والسلام والحكم الراشد.

الفرع الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا لأن الأمر يتعلق بمستقبل الفرد بكل أبعاده وقد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التعموي الذي يقف عليه مصير الدول وللوصول إلى أسلوب التنمية المستدامة وفهمها يجب أولا تعريفها ثم التطرق إلى أبعادها.

أولاً- تعريف التنمية المستدامة:

عرفت لجنة بروتلاند التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على اشباع حاجياتها أما أصحاب التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة فقد ركزوا على أنها تحقيق الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على جودة وخدمات الموارد الطبيعية، في حين عرف المبدأ الثالث الذي يقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة بأنها: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية".

واستخلاصاً من تلك التعاريف فإن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن ثلاثة أبعاد هي البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد البشري والاجتماعي.

ثانياً- أبعاد التنمية المستدامة:

لقد اتضح أن مفهوم التنمية المستدامة جاء للربط بين ما هو اقتصادي وبشري واجتماعي وبيئي وأنه لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات بشكل منفصل، وهو ما ينطوي على أن تلك المكونات تعد أبعاداً للتنمية المستدامة تتداخل فيما بينها ويمكن توضيح تلك الأبعاد فيما يلي:

- 1- البعد البيئي: أي وجود نظام مستدام بيئياً يحافظ على قاعدة قوية من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستخدام المفرط لهذه الموارد.

- 2- البعد الاقتصادي: اقتصادياً تعني الاستدامة توفير الرفاهية الاقتصادية في الوقت الحاضر وفي المستقبل مع إيلاء المزيد من الاهتمام لرأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية).

- 3- البعد البشري والاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة في بعدها البشري إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تخصيص الموارد والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها لجميع أفراد المجتمع، تتوافر بذلك المتطلبات المادية والنوعية بما يعني بناء القدرات الفردية.

ولأن استدامة التنمية تتطلب أيضاً بناء القدرات المجتمعية، فإن التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تهدف إلى تعزيز ثقة تلك القدرات المجتمعية بأهمية دورهم عن طريق توسيع قاعدة

المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحكم واحترام البيانات السياسية والثقافية، فيقوى بذلك الانتماء والترابط والمسؤولية تجاه المجتمع فتتغير السلوكيات تجاه الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأبعاد السابقة هي ركائز التنمية المستدامة لأن عملية التنمية المستدامة لكي تقوم ينبغي أن تستند إلى مخزون رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي باعتباره الأرضية الصلبة بمعناها الشامل بين الأجيال التي تديمها لتراعي بذلك العدالة ومن ثمة يتضح أن هناك عدة خصائص للتنمية المستدامة.

1- الاستمرارية: وتتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه يمكن من الحصول على إنتاج مستدام.

2- ترشيد الاستخدام: للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من أجل المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

3- التوازن البيئي: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة بعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية³²

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

لقد اتضح أن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة أبعاد منها البعد البيئي، الاقتصادي، البشري، الاجتماعي والهدف الرئيسي يكمن في تحديد العلاقات المتداخلة بين تلك الأبعاد وكيفية إحراز الدولة للتنمية المستدامة وبلوغ كل بعد مما يتضمنه من استدامة وذلك من خلال آليات التنمية المستدامة وأدواتها وصولاً إلى أهداف تدل على مضمون هذا النوع من التنمية.

ولتوضيح تلك الأهداف التي تستخدم أطر زمنية مختلفة للتحويل للاستدامة طبقاً للجنة التنمية المستدامة التي أقرت نحو 60 هدفاً تتعلق بالسلم والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان وخفض الفقر مع ضمان توفير تعليم ابتدائي شامل³³.

ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

إن العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة وثيقة ومترابطة فالحوكمة الجيدة هي أساس تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز مبادئ مثل الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة القانون، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فبدون حوكمة لا يمكن تحقيق تنمية فعالة و مستدامة، حيث تضمن الحوكمة توجيه الموارد بشكل فعال يمكن جميع فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرارات التنموية.

المبحث الثاني:

تفعيل مقاربة الحكم الراشد والحوكمة من قبل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

تبنت قمة "نيباد" من حيث المبدأ تقييم مراجعة النظراء فيما يتعلق بأداء الحكم بين الدول الإفريقية وقررت أيضا أن تتبنى بصورة رسمية آلية مراجعة النظراء الإفريقية ورحبت المجموعة الإفريقية بهذا التطور الإيجابي الذي يتم من خلال مبادرة ذاتية إفريقية.

المطلب الأول: آليات وبرامج التكيف الهيكلي في السلوك الإفريقي

اعتمدت قمة النيباد طريقة و خطة عمل و للوصول إلى أهداف التنمية عن طريق وضع الآليات وبرامج عمل ومتابعة وقد قررت لجنة تطبيق مبادرة النيباد وضع المبادئ الحاكمة وآلية لتقييم النظراء، الذين يقومون بمراجعة المعايير التي وضعت لتسيير النيباد ومنها الحكم الراشد والديمقراطية و حقوق الإنسان³⁴.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

إن الحكم الراشد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان قيم سامية تسعى الدول الإفريقية إلى تكريسها على أرض الواقع وهو ما دفع بالقادة الأفارقة إلى استحداث الآلية الإفريقية للتقسيم من قبل النظراء وقبل المضي قد يتنافى تحديد مسارعا و سياق عملها و مدى تحقيقها لأهدافها وغاياتها المعلنة لابد من الوقوف على تعريفها و نشأتها لإسقاطها على آفاق الرؤية الإفريقية ومدى مساهمتها العملية في تدعيم الحوكمة.

أولا- التعريف:

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمراجعة النظراء إلا أن المفهوم قد اتخذ معنى معيناً من خلال ممارسات بعض المنظمات وعلى رأسها منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي التي تطبق هذه المراجعة منذ حوالي أربعين عاماً في مجالات مختلفة للتنمية الاقتصادية، ومن خلال هذه الممارسة تبلور معنى عملية مراجعة النظراء باعتبارها التقييم المنظم لأداء دولة معينة من قبل دولة أخرى في مجالات معينة بهدف دعم قدراتها على صياغة سياسات ناجحة و التأكد من إلزامها بمعايير ومبادئ متفق عليها.

ثانياً- ركائز عمل الآلية:

دلت الممارسة العملية إلى أن نجاح الآلية لدعم عملية صنع القرار يعود إلى عدد من العوامل التي لا بد من الانتباه إليها وتحديد مدى توافرها في السياق الإفريقي، هذه العوامل تتعلق بعدة ركائز منها:

- لا بد من توافر عدة متطلبات قبل بدء عملية المراجعة ذاتها أهمها الثقة المتبادلة بين الدول المشاركة في الآلية لأن المراجعة تتم أساساً بين نظراء أنداد وهي عملية مراجعة تبادلية ومساءلة متبادلة.

- لا بد من توفير الشفافية في عملية المراجعة في كافة مراحلها كشرط أساسي لنجاح عملية المراجعة، فيما أن دور آلية مراجعة النظراء كآلية تقويمية يعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية للدولة الخاضعة لعملية المراجعة.

- إن تنفيذ عملية المراجعة يحتاج إلى موارد بشرية ومادية وفنية كافية لضمان كفاءة النتائج لذلك لا بد من الاعتماد على لجان فرعية متخصصة تقوم كل منها بمراجعة مستقلة للمجال واحد، مما يجعل عملية المراجعة أكثر تركيزاً وأكثر كفاءة، لذلك فإن خبراء عملية المراجعة يؤكدون أن التخصص وتقسيم العمل هو أحد أسباب نجاح التجربة.

- إن فكرة مراجعة الحكم الراشد في آلية إفريقية خالصة هو السبيل لضمان نجاح اقتصاد السوق في الدول الإفريقية، فاققتصاد السوق لا يمكن أن يعمل في غياب الحكم الراشد، وطرح فكرة آلية

لمراجعة النظراء جاء في إطار مناقشة لملامح الشراكة الجديدة بين إفريقيا والأطراف الدولية المانحة³⁵.

ثالثاً-نشأة الآلية:

أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بقمة الاتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت قرار رقم 7/57 للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الإفريقية الأعضاء بها وفقاً للمبادئ الواردة بإعلان "الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الراشد" الذي أقرته قمة الاتحاد الإفريقي ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها وذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة في هذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول ولتبادل الخبرة و المعرفة بين الدول الإفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية³⁶ ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الراشد وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد و احترام حقوق الإنسان ويمكن تعريف الآلية بأنها: "الفحص و التقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها. تأسست الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء على إرادة إفريقية خالصة تجسد مبدأ الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية الأمر الذي يؤكد العزيمة الصادقة للشعوب وقادة القارة بالدفع نحو عملية الإصلاح الذاتي وتعزيز قيم الديمقراطية وسيادة القانون و احترام حقوق المواطن كما تتعامل الآلية بكل جدية مع التحديات التي تواجه الدول الإفريقية.

ونجد أن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء استمدت فكرتها من الممارسة التي تبنتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي امتدت بعدها إلى مجالات أخرى لاسيما في إطار الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، لكن الآلية الإفريقية تتميز باتساع مجال التقييم إلى الجوانب السياسية التي لم تكن محل تقييم التجارب التي عرفت المنظمات الدولية³⁷.

ذهب البروفيسور "أووادا" رئيس المعهد الياباني للشؤون الدولية في كلمته أمام ملتقى عقد في مارس 2002 في طوكيو تحت عنوان "الدول و الكيانات السياسية و الحكم في إفريقيا" إلى ما يلي:

ألزمت إفريقيا نفسها في "نيباد" لأول مرة في التاريخ بالحكم الراشد والديمقراطية كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى إلى خلق نموذج تنموي جديد وجاد من أجل إفريقيا بمحاولتها إجراء تغيير جذري للمحتوى الذي يجد فيه الأفارقة الذي تم تضمينه من قبل النيباد. كانت المستجدات التي عززت هذا الاقتناع حول الموقف الجاد تجاه إفريقيا قد تمثلت في حقيقة أن قمة "نيباد" الثانية التي عقدت في "أبوجا" في مارس 2002 قد تبنت من حيث المبدأ - تقييم مراجعة النظراء فيما يتعلق الأمر بأداء الحكم بين الدول الإفريقية وقررت أيضا أن تتبنى بصورة رسمية آلية مراجعة النظراء الإفريقية في قمة نيباد التالية، ورحبت مجموعة الثاني بهذا التطور الإيجابي الذي يتم من خلال مبادرة ذاتية إفريقية³⁸.

رابعا- أهداف الآلية:

إن الهدف الأساسي من هذه الآلية هو التشجيع على اعتماد سياسات ومعايير وكذا ممارسات من أجل ترقية الاستقرار السياسي، بلوغ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الاقتصادي الجهوي والقاري بوتيرة سريعة وذلك بفضل تقاسم التجارب والخبرات وتعزيز أحسن الممارسات والمكتسبات بما فيها تحديد مواطن النقص وتقييم الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات.

تعد آلية التقييم من قبل النظراء نظام للتقييم الذاتي الإفريقي يضمن اعتماد الدول الإفريقية على أفضل أساليب العمل الحديث المبني على الإرادة الجيدة والاستعداد للتفاعل مع دول العالم على أساس النزاهة والاحترام المتبادل³⁹.

هذه الآلية تعتبر حجر الزاوية في الشراكة الجديدة وتسعى للامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بكل مجالات الحكم والتنمية وتسعى لتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي

تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي فالآلية تعزز بناء القدرات من خلال ممارسة الحوار البناء.

هذه الآلية ليس المقصود منها أن تكون حجات رقابة بل الغرض منها تشجيع المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني فضلاً عن المشاركة مع غيرها من البلدان كما تضمن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء كذلك عدة ركائز للحكم الراشد والديمقراطية والحكم الراشد السياسي والحكم الراشد الاقتصادي والحكم الراشد المؤسسي، حيث تحتل الديمقراطية والحكم الراشد السياسي مكانة هامة ضمن عناصر الحكم الراشد.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (الهيكل الهرمي للآلية، معايير التقييم، طبيعة المراجعة)

تعتبر الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في مسار عملها و في إطار الإتحاد الهيكل التشغيلي أين تعمل هذه الأخيرة كوكالة منفذة لمبادرة النيباد التي تخص مجالات التدخل الأربعة المحددة بالديمقراطية والحكم السياسي، حوكمة الشركات بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً هيكل الآلية:

- 1- منتدى الآلية: يعتبر على هيئة لاتخاذ القرارات ويضم رؤساء الدول والحكومات للبلدان المشاركة في الآلية وتسد له عدة مهام لسير هياكل الآلية.
- 2- مجموعة الشخصيات البارزة للتقييم: تتكون من سبعة شخصيات إفريقية بارزة ذات كفاءة عالية يتم تعيينها من طرف منتدى الآلية لمدة أربع سنوات.
- تتولى هذه المجموعة تعيين أعضاء بعثات الآلية وتراقب عملها وتحضر خلاصة التوصيات التي تحيلها للمنتدى.
- 3- الأمانة: هي امتداد لآليات النيباد، تقوم بتوفير الدعائم التقنية والإدارية لتسهيل عمل البعثة.

- 4- بعثة الآلية: تتضمن الأعضاء المعنيين من طرف مجموعة الشخصيات البارزة باقتراح من الأمانة وتقوم بتنفيذ مهام التقييم المتعلقة بالمحاور الأربع (الديمقراطية، الحكم السياسي، الاقتصاد والمؤسسات).
- 5- المنظمات الشريكة: تم وضع قائمة المنظمات الشريكة خلال القمة الافتتاحية لمنتدى الآلية بكيفالي سنة 2004 موضحة الشركاء الاستراتيجيين والشركاء حسب الجهات والشركاء الدوليين⁴⁰.

ثانيا- معايير عملية التقييم من قبل الآلية:

إن وجود آلية للتقييم من قبل النظراء يتطلب وجود معايير ومؤشرات تقاس على أساسها التقدم في مجال الحكم الراشد، ولهذا اقترحت الوثيقة ثلاث مؤشرات عامة بلورتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وهي:

1- الديمقراطية والحكم الراشد: جاء في وثيقة التقييم الذاتي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء أن الديمقراطية ضرورية لاستيفاء عناصر الحكم الراشد في المجالات الأخرى (الإدارة الاقتصادية، حوكمة الشركات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) ذلك لأنها تفرض الحقوق الأساسية للأفراد، كما تشكل الديمقراطية قاعدة لتقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولقد جاءت عناصر الديمقراطية متجسدة في الأهداف التالية:

- أ- تقليص النزاعات الداخلية والنزاعات بين الدول لمساسها بالاستقرار وعرقلتها عجلة التنمية.
- ب- تدعيم الديمقراطية المؤسساتية وتعزيز سيادة القانون والشفافية والنزاهة.
- ت- ترقية وحماية الحقوق الفردية والجماعية.
- ث- احترام الفصل بين السلطات بغية تمكين كل سلطة من استخدام سلطاتها الكاملة وفق ما يرسمه الدستور.
- ج- ترقية فعالية ومردودية الموظفين العموميين وضمان وجود آلية المساءلة والرقابة للمسؤولين.
- ح- مكافحة الرشوة في المحيط السياسي
- خ- تعزيز حقوق المرأة وحماية حقوق الأطفال⁴¹.

- د- حماية حقوق الفئات الضعيفة
- 2- الإدارة الاقتصادية: إن الحكم الراشد الاقتصادي بما في ذلك الشفافية في تسيير الشؤون المالية يعتبر شرطاً أساسياً لترقية النمو الاقتصادي⁴² وتقليص الفقر، وقد وضع الحكم الراشد الاقتصادي أربعة عناصر ضمن وثيقة معايير ومحددات التقييم من قبل النظراء للحكم الراشد تتمثل في:
 - أ- ترقية سياسات الاقتصاد الكلي.
 - ب- وضع سياسات اقتصادية شفافة تنبؤية ذات مصداقية قائمة على التسيير السليم للمال العام.
 - ت- مكافحة الرشوة وتبييض الأموال.
 - ث- تسريع الاندماج الجهوي والذي يعتبر حاسماً لخلق تنمية متكاملة لإفريقيا.
- 3- حوكمة الشركات: تهتم حوكمة الشركات من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بدور الدول في صناعة عناصر ملائمة لمحيط المؤسسة وخلق أقصى تقارب بين مصالح الأفراد، المؤسسات والمجتمع، وقد حددت الوثيقة المتضمنة لأهداف معايير ومحددات التقييم من قبل النظراء خمسة أهداف لحوكمة الشركات:
 - أ- ضرورة خلق محيط ملائم وإطار قانوني فعال للنشاط الاقتصادي.
 - ب- التأكد من تصرف المؤسسات كمجموعات جيدة من المواطنين محترمة حقوق الإنسان وملتزمة بالمسؤوليات الاجتماعية وديمومة البيئة.
 - ت- ترقية اعتماد قواعد أخلاقيات الأعمال في مجال تحقيق أهداف المؤسسات.
 - ث- خلق شروط محاسبية للشركات والمسيرين⁴³.
 - ج- إن الدول الإفريقية قد تبنت فكرة آلية مراجعة النظراء حتى تملك عملية مراجعة الحكم الراشد فيها بدلاً من الاعتماد على المنظمات الغربية⁴⁴ للقيام بهذا التقييم لذلك عملت على توفير الشروط اللازمة لنجاح عمل الآلية والالتزام بتحقيق أهدافها.

وقد جاء استكمال مؤسسات وترتيبات الآلية ليحسم الجدل حول تضمين أبعاد الحكم الراشد في عمل الآلية.

ثالثا- طبيعة عملية المراجعة (الأنواع والمراحل)

بعد عقد عدة لقاءات شاركت فيها منظمات دولية خرجت الوثائق الأساسية التي تحكم عملية المراجعة على الأقل الخمس سنوات الأولى من عمر الآلية إلى أن يتم مراجعتها إذا لزم الأمر، فبالإضافة إلى الوثيقة الأساسية لآلية مراجعة النظراء والتي توضح طبيعة هذه الآلية وهدفها وتجمل مراحلها والتي تمت الموافقة عليها في القمة السادسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية بديربان في ماي 2002 أقرت القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات النيباد بأبوجا في مارس 2003 الوثائق التفصيلية للآلية وهي:

- 1- مذكرة التفاهم بشأن آلية المراجعة، والتي تلتزم فيها الدول المنظمة إليها بالتعاون من أجل إنجازها وتقديم كافة التسهيلات والدعم بما فيه التمويل المادي.
- 2- وثيقة تنظيم وعمل الآلية والتي تفصل هيكل الآلية ومراحلها.
- 3- وثيقة أهداف ومعايير ومؤشرات عملية المراجعة.
- 4- مذكرة تفاهم بشأن زيارات فرق العمل المنوط بها زيارة كل دولة والقيام بعملية المراجعة. وبذلك اكتملت وثائق وأبعاد عملية المراجعة، وقد حددت هذه الوثائق طبيعة آلية المراجعة بأنها آلية طوعية للرقابة الذاتية وليست آلية عقابية، فالدول المشاركة سوف تدعم ويشجع بعضها البعض وتمارس نوعا من الحوار البناء بين النظراء للتأكد من التزام هذه الدول بالمبادئ المتفق عليها، كما أنها سوف تقوم بتبادل المعلومات حول السياسات المثلى لإحداث نوع من التعلم المتبادل في مجالات الديمقراطية ومكافحة الفساد.

أنواع المراجعة:

يتضمن عمل الآلية إجراء مراجعات دورية لسياسات وممارسات الدول المشاركة للتأكد من التقدم الذي يتم إحرازه من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنواع المراجعة التي هي أربع أنواع كالتالي:

- المراجعة الأولى للدولة: وتعتبر المراجعة الأساسية ويتم إجراؤها خلال 18 شهرا من إنضمام الدولة إلى الآلية.
- المراجعة الدورية: ويتم إجراؤها عقب إجراء المراجعة الأولى، ويتم على فترات من عامين إلى أربعة أعوام.
- إجراء مراجعة بطلب من الدولة العضو: إذ يمكن للدولة العضو لأسباب خاصة بها أن تطلب مراجعة ليست جزءا من المراجعات الدورية المقررة.
- إجراء مراجعة بدعوة من رؤساء الدول والحكومات المشاركة: حيث إن المؤشرات المبكرة على تعرض دولة عضو لأزمة سياسية أو اقتصادية قد تكون سببا كافيا للقيام بالمراجعة، ويمكن إجراء هذه المراجعة بدعوة من رؤساء الدول والحكومات المشاركة من منطلق تقديم المساعدة إلى الحكومة المعنية.

مراحل عملية المراجعة: تنطوي عملية المراجعة على خمس مراحل هي:

المرحلة الأولى: وفيها تتم دراسة أساليب الإدارة السياسية والاقتصادية والمؤسسية وبيئة التنمية في الدولة الخاضعة للمراجعة استنادا بصفة رئيسية إلى ما تعده سكرتارية الآلية من وثائق تعريفية حديثة عند الدولة.

المرحلة الثانية: يزور فريق المراجعة الدولة المعنية وتكون مهمته الأساسية إجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن مع الحكومة والمسؤولين والأحزاب السياسية والبرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني.

المرحلة الثالثة: تتضمن إعداد تقرير فريق المراجعة استنادا إلى المواد التي أعدها سكرتارية الآلية ويتم مناقشة مسودة تقرير الفريق أولا مع الحكومة المعنية وترفق ردود الحكومة على نتائج الفريق بتقرير الفريق.

المرحلة الرابعة: تبدأ عند تقديم تقرير الفريق إلى رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء المشاركة عن طريق سكرتارية الآلية وتختتم هذه المرحلة بتدارسهم واعتمادهم التقرير النهائي بما في ذلك قرارهم في هذا الصدد.

وعقب مرور ستة أشهر من تدارس التقرير من قبل رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء المشاركة ينبغي طرح التقرير رسميا وعلانية على الهيئات الإقليمية والإقليمية الفرعية الرئيسية مثل برلمان عموم إفريقيا واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي وهذه هي المرحلة الخامسة والأخيرة⁴⁵.

بعد هذه المراحل تقوم الدولة محل التقييم بتنفيذ برنامج العمل وهو ما يسمح بتحقيق الإصلاحات، وهذا بقيام الدولة بتعديل برنامج عملها مع الاستمرار في التنفيذ لتحسين الحوكمة. وإدراكا منها بأهمية عملية المراجعة لأجل بناء القدرات الوطنية في مجال الحكم الرشيد بلغ عدد الدول المنظمة رسميا للآلية في جويلية 2008، 29 دولة⁴⁶.

المطلب الثاني: تطبيق الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة (الجزائر نموذجا)

تناول التحليل في المطلب السابق الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بالتركيز بشكل رئيسي على الجوانب النظرية من حيث التعرض للنشأة والأهداف والمراحل، وبطبيعة الحال لا يستقيم الحديث عن الآلية دون التعرض لتطبيقاتها في الدول الإفريقية وخصوصا من حيث الكيفية التي تم من خلالها تطبيق الآلية والتي تم بناء عليها تقييمها في هذه الدولة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على أفضل الممارسات.

واستنادا إلى ما تقدم ينقسم هذا المطلب إلى فرعين يتعرض الفرع الأول منه لمراحل الإعداد والتقييم الذاتي للدول الإفريقية كنموذج عملي تم الإسقاط على الجزائر باعتبارها من الدول الأوائل التي أتمت عملية المراجعة في الأقاليم المختلفة للقارة.

أما الفرع الثاني فيتعرض للمراحل الخاصة بزيارة بعثة مراجعة الدولة والتقييم بين النظراء للجزائر ويتضمن كذلك تقارير مراجعة الدول اعتبارا إلى أهميتها في تشخيص قضايا الحكم والتنمية في الدول التي خضعت للمراجعة.

الفرع الأول: مراحل تطبيق الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في مرحلة الإعداد والتقييم الذاتي للدولة

جرى عليه العمل¹ في هذا الصدد أن ترسل الآلية باستبيان مفصل إلى البلد المقيم للرد عليه بدراسة حول أوضاع الحكم والتنمية وتتم تلك العملية عبر عدة مراحل منها

أولاً- مرحلة إنشاء الأجهزة الوطنية

قامت الجزائر بتعيين وزير الدولة للشؤون الإفريقية بوصفه نقطة ارتكاز بالإضافة إلى قيام رئيس الحكومة بتأسيس المجلس الوطني في 12 مارس 2005 وتم تصنيف أعضاء المجلس على النحو التالي: 31 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني وسبعة ممثلين للقطاع الخاص وقطاع الأعمال و15 ممثلاً للمؤسسات المتخصصة والمراكز البحثية و19 برلمانياً ومسؤولاً فنياً من كلا المجلسين و28 ممثلاً للوزارات، كما تجدر الإشارة إلى أن نقطة الارتكاز هي عضو أيضاً في المجلس الوطني وقد خصص للمجلس مقرر رئيسي، فضلاً عن توفير الموارد اللوجستية اللازمة.

ثانياً- استقبال بعثة الدعم الدولية والأنشطة المرافقة

خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 25 يوليو 2005 زارت السيدة "ماري أنجيلا سافاني" عضو لجنة الشخصيات البارزة الجزائر كجزء من بعثة دعم الدولة بغرض تنفيذ عملية التقييم الذاتي وقد بدأ وفد تابع للآلية الإفريقية للتقييم السياسي من قبل النظراء بزيارة الجزائر للاطلاع على تطور البناء المؤسساتي وإعداد تقرير ليتم عرضه على منتدى رؤساء الدول والحكومات المنضوية في الآلية و تعد هذه الزيارة مرحلة ضمن فترة تقييم شامل اعتمدتها دول إفريقية التي تنفذها لجنة وطنية تابعة للبلد الخاضع للتقييم في المرحلة الأولى التي يتولاها تقييم البعثة الإفريقية المشكلة من الشخصيات ذات الخبرة في مرحلة الثانية.

وتمثل الهدف الأساسي من البعثة في تدشين عملية التقييم الذاتي في الجزائر وعلى وجه التحديد كان الأمر متعلقاً بما يلي:

- توقيع مذكرة التفاهم الفنية بشأن الآلية لإفريقية لمراجعة النظراء.
- تقييم الإجراءات والآليات التي وضعتها الجزائر لإجراء ممارسة التقييم الذاتي وإعداد نبذة عن برنامج العمل الخاص بها.

● اللقاء مع المجلس الوطني ومؤسسات المراجعة الفنية لشرح العملية ومناقشة استبيان التقييم الذاتي مع الاتفاق على خارطة طريق للتعجيل بمختلف مراحل العملية.

وقد بدأ المجلس الوطني بالتعاون مع نقطة الارتكاز في إعداد مسودة تقرير التقييم الذاتي كما قام بعقد ورش عمل تهدف إلى تحفيز عملية التفكير العميق في المكونات الأساسية لبرنامج العمل الأولي.

كما دعا المجلس الوطني، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لكي يكون بمثابة هيئة الدعم الإستراتيجية بالتعاون مع مختلف وحدات الخبراء من المعاهد البحثية - المعهد الوطني للدراسات العالمية والمركز الوطني للدراسات وتحليل التخطيط، ومركز بحوث الاقتصاد التطبيقي، والمكتب الوطني للإحصاءات بالإضافة إلى الجامعات (جامعة الجزائر وجامعة تلمسان، وجامعة وهران وجامعة قسنطينة وجامعة عنابة ومراكز بحثية مستقلة).

وقد عمل هذا المنهج الشامل والتشاركي على تيسير التوصل إلى إجماع بشأن مواطن القوة والضعف التي تنسم بها أنظمة الحكم المدرجة والتي تم طرحها بين يدي الحكومة، وقد أسهمت الإيضاحات المقدمة من الحكومة في إثراء مناقشات المجلس الوطني التي تمت خلال ورشة عمل استمرت لمدة يومين وجمعت أطرافاً كبيرة.

وفي يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر شاركت السيدة "مارين أنجليك سافاتي" بدعوة شخصية من رئيس الجمهورية وبصحبة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية، وسكرتارية الآلية، في مناقشة عقدها الوزراء المشاركون في تنفيذ الخطة الخماسية 2005-2009، وتمثل الهدف الأساسي للخطة في تعزيز مصداقية عملية المراجعة.

ويشير التقرير إلى أن هذا الأسلوب المبتكر في ممارسة الحكم بالدولة كان مثمراً للغاية نتيجة المساهمة الفعالة لكل الأطراف المعنية في الجزائر، وهو ما جعله مثالا لأفضل الممارسات التي قد ترغب الدول الأعضاء في الآلية في محاكاتها.

هذا وقد قام المجلس الوطني بزيارة الولايات المعنية لبدأ المناقشات كما عقدت اجتماعاً مع جمعيات المجتمع المدني وتم تنظيم برامج إذاعية ومؤتمرات وفي أعقاب ذلك عقد المجلس الوطني

سلسلة من جلسات العمل وقد أدرجت المعلومات التي تم جمعها في مسودة تقرير التقييم الذاتي التي قدمت للنظر إلى مجلس وزاري مشترك في أوت 2006 ثم إلى مجلس حكومي من نفس الشهر، وقد أقرت هذه المجالس استمرار الممارسة مع الالتزام الصارم بأحكام الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء لإعداد مسودة برنامج العمل.

الفرع الثاني: بعثة مراجعة الدولة والتقييم بين النظراء

نتناول في هذا الفرع كل من بعثة مراجعة الدولة والتقييم بين النظراء في نقطتين رئيسيتين:

أولا- بعثة مراجعة الدولة والتقييم بين النظراء:

1- بعثة مراجعة الدولة:

قادت السيدة "ماري أنجيلاك سافاني" عضو لجنة الشخصيات البارزة فريق المراجعة الدولي الذي زار الجزائر في الفترة من 15 نوفمبر حتى 5 ديسمبر 2006، وتعد الجزائر رابع دولة تخضع للمراجعة بعد كل من غانا ورواندا وجنوب إفريقيا، وقد تألفت بعثة مراجعة الدولة من 21 خيرا من 14 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وشملت خبراء مستقلين تم اختيارهم بناء على تخصصهم في المجالات الأربعة للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء وخبراء من المؤسسات الشريكة الإستراتيجية - البنك الإفريقي للتنمية، والجماعة الاقتصادية الإفريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء من سكرتارية الآلية.

وفي أثناء زيارتها التقت البعثة عددا كبيرا من الأطراف المعنية في كل ولايات الوطن، وعقدت البعثة على وجه الخصوص حالات عمل مع نقطة الارتكاز والمجلس الوطني، ومنظمات المجتمع المدني التي شملت وسائل الإعلام و الجامعات و المنظمات الدينية و النقابات العالية، ومنظمات الشباب والمرأة وقادة الأحزاب السياسية وجمعيات حماية حقوق الإنسان⁴⁷.

وقد حظى الفريق باستقبال الوزارات المعنية و المؤسسات البرلمانية وعلى الصعيد المحلي حظى باستقبال السلطات اللامركزية والمجالس الشعبية المحلية، كما عقدت البعثة اجتماعات مع ممثلين من بنك الجزائر المؤسسات المتخصصة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني والمجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للغة العربية.

وبالإضافة إلى تلك الاجتماعات عقدت بعثة مراجعة الدولة جلسات عمل مع ممثلين من منظمات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف - وبرنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي وممثلين عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية، بالإضافة إلى جلسة عمل مع الدبلوماسيين الأفارقة المكلفين في الجزائر.

كما جابت البعثة 11 ولاية نظمت فيها منتديات وورش عمل للوقوف عند مشروعات وبرامج التنمية والبنية التحتية، وقد قامت بالتعاون مع نقطة الارتكاز برسم خارطة طريق وحتى يتسنى القيام بذلك تم اختيار المؤسسات البحثية التالية: "المعهد الوطني للدراسات العالمية" في مجال الديمقراطية والحكم السياسي ومركز بحوث الاقتصاد التطبيقي في مجال الحكم الاقتصادي ومركز البحوث الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجامعة تلمسان في مجال حوكمة الشركات.

2- التقييم بين النظراء:

تمت مراجعة النظراء للجزائر في مؤتمر القمة السابع للمنتدى الرئاسي للآلية وذلك في 1 يوليو 2007 في "أكرا" بغانا وقد ترأس المؤتمر رئيس الوزراء الإثيوبي "ميلييس زيناوي" (رئيس المنتدى).

وقد حضر المؤتمر 18 من رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية التي شملت كل من: إثيوبيا، الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، جيبوتي، الجابون، غانا، كينيا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، كما تم تمثيل رؤساء دول وحكومات كل من أنجولا والكاميرون وجمهورية الكونغو ومصر ومالي وموريشيوس والسودان وحضرها أيضا أعضاء لجنة الشخصيات البارزة السبعة.

هذا وقد تم تقديم تقرير مراجعة الدولة الخاص بالجزائر للإعداد للعرض التقديمي وذلك بحضور كل من وزير الخارجية الجزائري وممثل نقطة الارتكاز ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وخلال تقديمها للعرض الخاص، بالتقرير أكدت السيدة "سافاني" على أن

تقرير التقييم الذاتي المقدم من الجزائر جاء موافقا لمعايير الاتحاد الإفريقي الخاصة بالاحترافية والمصادقية كما أكدت على الدعم السياسي الذي تمتعت به عملية المراجعة على أعلى المستويات الحكومية.

وقد وصفت الجزائر في خطابها الموجه إلى رؤساء الدول والحكومات العرض التقديمي للسيدة "سافاني" بأنه "تنويريا" كما وصفت تقرير مراجعة الدولة بأنه "قوي للغاية" و"ممتاز" وشددت على عمليات التغيير الكبرى التي قامت بها الجزائر والجهود الحارقة التي بذلتها الدولة. يمكن القول أخيرا أن تجربة الجزائر شهدت تعزيزا لدعم الإرادة السياسية لعملية المراجعة وهو ما ميز تجربتها وما يضيفي خصوصيتها على هذه العملية وهو ما أعطى بدوره أوجه تميز الجزائر لتصبح درسا مستفادا لغيرها بل و معيارا تقاس عليه تجارب باقي الدول و هو ما يبين التزام الجزائر بتحسين عملية الحكم⁴⁸ وتقاسم تجربتها مع باقي دول القارة.

وما ميز كذلك تجربة الجزائر كنموذج للتقييم قامت هذه الأخيرة بتنصيب اللجنة الوطنية للحكم الراشد وكلفت اللجنة بإعداد مشروع التقرير حول التقييم الذاتي وبرنامج العمل التمهيدي في مجال الديمقراطية، الحكم الراشد السياسي والاقتصادي والمؤسسي وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبناء على المعلومات التي جمعتها بعثة التقييم جاء التقرير النهائي للحكم الراشد الذي أعدته بعثة التقييم التابع للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في 461 صفحة اتضح فيها أنه في الجزائر هناك ميل واضح لإتباع مسار ديمقراطي سليم عن طريق احترام قواعد الدستور من خلال ترتيب انتخابات تعددية شفافة ونزيهة قائمة على التنافس في عدة استحقاقات وتكلم التقرير بإيجابية عن مسألة تفعيل دولة الحق والقانون في الجزائر نظير مجهوداتها في سبيل تحديث قطاع العدالة. فيما يخص الحوكمة الاقتصادية في الجزائر، رأى التقرير أن هناك تحول جديد في مجال التنظيم والهياكل وكذا أنماط التسيير⁴⁹.

ثانيا- تقارير مراجعة الدولة

تكتسي تقارير مراجعة الدولة من ناحية أهميتها وتميزها في تشخيص المشكلات والأوضاع في الدولة، حتى أنه يمكن اعتبارها أحد إنجازات الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء وهو ما يدعو إلى التعرف على بعض جوانب هذه التقارير التي تكشف وضع الحكم والتنمية في الدولة واستنادا لذلك تناول نقطتين رئيسيتين أولهما عرض النتائج في مجالي حوكمة الشركات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بينما يختص ثانيهما بنتائج بعثة مراجعة الدولة.

1- عرض نتائج المراجعة في مجال حوكمة الشركات:

في هذا الإطار سوف نستعرض النتائج الخاصة بالهدف وهي الضمان أن تكون الشركات مسؤولة اجتماعيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسؤوليات الاجتماعية والاستدامة للمنافسة المشروعة لتعزيز الحكم السياسي الراشد وتوسيع مجال الحكم الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تم عرض ثمانية محاور رئيسية وهي: ظروف العمل، لوائح العمل، حل الصراعات، عمليات التفتيش في مكان العمل، الحد الأدنى للأجور، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الحماية البيئية، التمييز.

- ظروف العمل: يشير تقرير التقييم الذاتي للدولة إلى تطوير قوانين العمل استنادا إلى إضفاء الطابع الرسمي التعاقدى على العلاقات وتعد مراعاة قوانين العمل معقولة.
- لوائح العمل: يشير دستور عام 1996 و القانون 03-02 الصادر في 10 أفريل 2002 إلى المبادئ التي تشكل التشريعات الصناعية الجديدة ومن بينها: حق العمل، حق الإضراب، حماية صحة العمال، الحق في الحماية الاجتماعية للعامل و سلامته في بيئة عمل صحية⁵⁰ وقد تم تعريف هذه المبادئ بوصفها قواعد أساسية بموجب القانون 10-90 الصادر في 21 أفريل 1990 بشأن علاقات العمل وتشير القوانين الاجتماعية إلى 59 اتفاقية دولية صادرة عن منظمة العمل الدولية صادقت عليها الجزائر.

- حل الصراعات: في حال الخلاف في مكان العمل يتم تطبيق الإجراءات التالية: يجوز لأي موظف إبلاغ شكواه لممثل نقابته الذي يجتمع مع ممثل صاحب العمل لمناقشة هذه المسألة الخلافية في إطار اتفاقيات التفاوض الجماعي لمصلحة الأطراف.

- عمليات التفتيش في مكان العمل: في عام 2005 زار مفتشو العمل مقار 9829 شركة لتقييم ظروف العمل ومعايير سلامة العمال.
 - الحد الأدنى للأجور: يعد نظام الضمان الاجتماعي الجزائري من أكثر النظم سخاء كما أوضح تقرير التقييم الذاتي للدولة، حيث زاد الحد الأدنى للأجور بأكثر من الضعف.
 - التمييز: يحظر تشريع العمل الساري أي شكل من أجل أشكال التمييز في مكان العمل استنادا إلى مبدأ الاستفادة بنفس الرواتب والمزايا نظير نفس العمل عند التساوي في المؤهلات.
- 2- نتائج بعثة مراجعة الدولة: ومن بين ما جاءت به ما يلي:
- 1- ظروف العمل: لاحظت بعثة مراجعة الدولة أن التشريع مطبق في كل الولايات التي تمت زيارتها وفي كل قطاعات الاقتصاد.
 - 2- الرواتب: تخضع الدفاتر المالية والمحاسبية للقطاع العام والخاص لرقابة سليمة.
 - 3- النقابات العمالية وتسوية النزاعات في مكان العمل: النقابات العمالية في القطاع العام قوية بالنظر إلى النقابات الأخرى في القطاع الخاص.
 - 4- المحكمة التجارية: تضم كل محكمة قسما تجاريا يعني بتطبيق قانون الشركات والقانون التجاري.
- ومن بين ما جاء في تقرير تنفيذ برنامج العمل: فيما يتعلق بمساهمة الشركات في إنجاز أجهزة المتابعة علاوة على التواصل من خلال الندوات وورش العمل ومن خلال إشراك الجامعات والمراكز البحثية وجمعيات المجتمع المدني لتطبيق أمثل للغطاء الاجتماعي للموظفين وذلك بتحسين أجورهم وظروف عملهم سعيا إلى ضمان الفاعلية والموضوعية لإنصاف العمال ذلك ما أوصت به لجنة الشخصيات البارزة.

خاتمة:

توصل البحث إلى العديد من النتائج التي أبرزها أن من بين الإنجازات التي حققتها "نيباد" هو إحراز بعض التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية، بحيث أن البيئة الاقتصادية في عدة دول قد تحسنت لاسيما في مجالات الإصلاح الاقتصادي علاوة على إحراز تقدم ملحوظ

في مجال الحوكمة السياسية والحكم السياسي الراشد وخصوصا في القضايا قضايا العمليات الانتخابية المبنية على قواعد ومعايير الحكم الجيد⁵¹.

وقد ساهمت الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء فيما حدث من تحسينات في الحوكمة الاقتصادية والسياسية⁵² بأن الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحكم في إفريقيا، فهي ممارسة فريدة من نوعها وغير مسبقة إذا ما قورنت بغيرها من آليات أخرى لمراجعة النظراء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث تمتد عملية المراجعة إلى جميع مستويات الحكومة والبرلمان والقضاء وكذلك المجتمع المدني وكذلك ما تتطلبه الآلية من إشراك الآلاف من الأفراد في التقييمات التي تغطي تقريبا جميع جوانب الحكم.

هذا من الناحية اللوجستية لعمل الآلية، ومن الناحية السياسية فإنه من غير المسبوق أن تسمح حكومات الدول الإفريقية للخبراء الدوليين الأجانب ومنظمات المجتمع المدني بانتقاد الأداء الوطني للنظم الحكم الإفريقية وتظل فرصة غير مسبقة لتغيير أساليب الحكم و ديناميكيات السياسية وإعادة بناء الثقة وضح الأفكار الجديدة في الخطط الوطنية ونظم الحكم، هذا بالإضافة إلى تعزيز الآلية لقدرة الدول الإفريقية وإتاحتها فرصا حقيقية لتعزيز مؤسسات ونظم الحكم في القارة، كما أنها تتيح للدول إمكانية القيام بمعايرة مرجعية للحكم الجيد في إفريقيا بناء على أسس وآليات إفريقية ودولية مشتركة.

في ضوء إنجازات الآلية السالفة الذكر فهي كذلك ممارسة إفريقية داخلية من الأفارقة واليهيم و الانضمام للآلية هو في حد ذاته إشارة واضحة على تقدم الدولة واستعدادها لتبني مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي الجيد.

إن الطبيعة الطوعية للآلية تفترض جدلا حول مدى جدية الدول في الالتزام بمعاييرها، وفي هذا الإطار يرى بعض المحللين أن الدول الإفريقية عملت على تمكين نظم الحكم فيها بالالتزام بمبادئ الحكم الجيد وفي ضوء طوعية الآلية فإن الدول تسعى إلى تحسين الحكم من تلقاء نفسها، وبانفتاحه على نظرائها، فهي تقوم على فكرة أن الحكم الجيد الذي يتم فرضه كجزء من مشروطيات المساعدات التنموية.

كما توصل البحث إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه الآلية يتمثل في مدى توافر الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتنفيذ ما قطعت على نفسها طواعية من التزامات، حيث إن الإرادة السياسية تعتبر أمراً جوهرياً لنجاح عملية التقييم، وقد أثبتت التقييمات التي أجريت في الدول الرائدة أن للدعم والقيادة السياسية مكانة بارزة في نجاح عمليات الآلية وذلك لأنه يكفل توسيع قائمة القضايا المطروحة أثناء عملية التقييم ويعزز التزام الدولة بتنفيذ خطة عمل الآلية، وأيضاً فإن الإرادة السياسية أمر مهم في الإسراع بمرحلة المراجعة.

لقد أكدت ذلك تجربة الجزائر في مجالي الحوكمة والتنمية الاقتصادية، إذ كان دعم الإرادة السياسية لعملية المراجعة والتقييم الذي عبرت عنه الجزائر في سلوكها الفعلي هو ما ميز تجربتها.

الهوامش:

¹ حمدي عبد الرحمان، تحديات التدخل الدولي في إفريقيا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص (199).

² فرج عبد الفتاح فرج، الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مجلة دورية محكمة، العدد 44، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1996، ص (18)

³ راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص (106)

⁴ ليلي حسيني، العدالة الاجتماعية ومشكلة بناء الحكم الراشد، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 25.

⁵ إبراهيم نصر الدين، الحكم والسياسة في إفريقيا، مجلة المجلس الأعلى للثقافة، دون ذكر العدد، 2003، ص (685) و مايليها

⁶ د. زبير عياش، أميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة 25-26 نوفمبر 2013، ص 283-284.

⁷ محمود أبو العينين، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2002، ص 19.

- ⁸ سعد الطويل، العولمة و الديمقراطية و التنمية في إفريقيا (تحديات و آفاق)، مركز البحوث العربية للدراسات العربية و الإفريقية و التوثيق، القاهرة، 2003، ص 21.
- ⁹ هنادي رشدي سلطان، تفاعل الثقافات الإفريقية في عصر العولمة، مجلة آفاق إفريقية، العدد 43، 2015، ص 188.
- ¹⁰ أحمد أبو الحسن، لجوء الفرد إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مجلة آفاق إفريقية، العدد 22، 2006، ص 94.
- ¹¹ حسن وداعة الله حسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على النيباد، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص ص 118-119.
- ¹² محمد عاشور مهدي، التكامل الإقليمي في إفريقيا، دراسة نظرية وميدانية، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007، ص ص 26-27.
- ¹³ هويدا محرز محمد علي سعيد، أبعاد التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في الدراسات إفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص 22.
- ¹⁴ عماد عواد، الصراعات في القارة الإفريقية، آليات المواجهة وإشكاليات التطبيق دراسة تحليلية، مكتب شؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص ص 69-70-71.
- ¹⁵ محمد أنور، قمة الاتحاد الإفريقي بأنجول، آفاق إفريقية، العدد 22، 2006، ص 94.
- ¹⁶ سعد الطويل، العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، المرجع السابق، ص 110 وما يليها.
- ¹⁷ هويدا محرز محمد علي سعيد، أبعاد التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 67.
- ¹⁸ راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد)، المرجع السابق، ص 108.
- ¹⁹ إسحاق كمال مصطفى، قضايا التنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2003، ص (534).
- ²⁰ علياء سرايا، بناء المواطنة في تجربة جنوب إفريقيا، خبرات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مجلد 49، العدد 195، 2014، ص (24).
- ²¹ زوبر عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سابق، ص ص 285-286-287.

- ²² عراقي عبد العزيز الشرييني، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص 16-17.
- ²³ أيمن شبانة، الأمم المتحدة وبناء السلم والأمن في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، 2009، ص 260.
- ²⁴ عماد عواد، الصراعات في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص (76).
- ²⁵ المرجع السابق، ص (73).
- ²⁶ فرج عبد الفتاح فرج، التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا ومتطلبات التنمية البشرية، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص (83).
- ²⁷ محمود أبو العينين، نص خطة العمل الإفريقية لمجموعة الثمانية الكبار، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص 133-134.
- ²⁸ عامر مصباح، عولمة علم السياسة المناهج والمقاربات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 85.
- ²⁹ راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد)، مرجع سابق، ص 69-83-84.
- ³⁰ محمود صلاح الدين الدعوشي، تحديات و جهود التنمية في إفريقيا، جامعة القاهرة، 1997، ص 117-118.
- ³¹ منى أحمد السباعي السمرى، الإقليمية الجديدة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة القاهرة، 2015، ص (27-28).
- ³² هويدا محرز علي سعيد، أبعاد التنمية المستدامة، (المرجع السابق)، ص (19-20-23).
- ³³ هويدا محرز علي سعيد، أبعاد التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 31.
- ³⁴ حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، المرجع السابق، ص 126-128.
- ³⁵ راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد)، مرجع سابق، ص 108-111.

- ³⁶ سعد الطويل، العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، (المرجع السابق)، ص (133).
- ³⁷ زبير عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، (المرجع السابق)، ص (291).
- ³⁸ جلال عبد المعز عبد الرحمان، السياسات و مبادرة نيباد الإفريقية، آفاق إفريقية، العدد 14، 2003، ص ص 75-76.
- ³⁹ حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشركة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، المرجع السابق، ص ص 126-128.
- ⁴⁰ زوبر عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، المرجع السابق، ص ص 292-293.
- ⁴¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد الأساسية لإتفاقيات جنيف وبروتوكليها الإضافيين، الطبعة الثامنة عشر، المركز الإقليمي الإعلامي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006، ص (46).
- ⁴² عزت عبد الواحد، مقومات وسياسات الأمن الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، 2014، ص 41 وما يليها.
- ⁴³ زوبر عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سابق، ص ص 294-295.
- ⁴⁴ حمدي عبد الرحمان، صراعات الهيمنة الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مجلد 49، العدد 197، 2014، ص (11).
- ⁴⁵ نشوى مختار حسين محمد، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد ودور المجتمع المدني الإفريقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ص 24-25.
- ⁴⁶ فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، ص (92).
- ⁴⁷ أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 106 وما يليها.

- ⁴⁸ عمار عوابدي، قيم ثورة نوفمبر ونظام الحكم الوطني الراشد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 7، 2004، ص (38).
- ⁴⁹ بسعود حليلة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بين غاية الحكم الراشد وتحديات الواقع الإفريقي، العدد 3، 2022، ص 213، 214، 215.
- ⁵⁰ برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، تطوير الحماية الاجتماعية للمواطن في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، 2004، ص 67 و مايليها.
- ⁵¹ نجلاء عبد الهادي، ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات والحروب الإفريقية، آفاق إفريقية، العدد 20، 2006، ص (70).
- ⁵² أمانة الأونكتاد، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، الأداء و التحديات و دور الأونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الخامسة و الخمسون، جنيف 5 جويلية 2012، ص (4).